الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
أيلول/سبتمبر 2010

نظرة عامة

أشارت التقارير التي أصدرت خلال شهر أيلول/ سبتمبر إلى أن معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي سُجلت في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام 2010، مقارنة بالفترة الموازية من عام 2009. وبالرغم من أن هذه التقارير تعتبر تقارير مُشجّعة، أشارت مؤشرات أخرى إلى أنّ النمو الاقتصادي لم يُترجم بَعدُ إلى تحسينات ملموسة لحياة العديد من المواطنين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة يتسهار يرشقون بالحجارة مزارعين فلسطينيين يقطفون محصول الزيتون. تشرين الأول/ أكتوبر 2010 . الصورة من حركة التضامن الدولية.

ففي قطاع غزة، بالرغم من بعض النشاط الذي شهده القطاع الخاص في الفترة ما بين الربع الأول والربع الثاني من عام 2010 (الفترة التي تناولتها التقارير)، فقد ارتفع معدل البطالة من 39.7 إلى 44.3 بالمائة في صفوف القوى العاملة (بالتعريف الموسّع)، وهو أحد أعلى معدلات البطالة في العالم. وما زال ما يقرب من 1.1 مليون فلسطيني يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدّمها الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية من السعرات الحرارية. وما زال الحظر المتواصل على استيراد مواد البناء وتصدير البضائع يحدّ من انتعاش الظروف المعيشيّة، ويعيق جهود تلبية المستويات الهائلة من الاحتياجات الإسكانية التي تولدت منذ فرض الحصار، حيث يقدّر أنّ القطاع يحتاج إلى ما يزيد عن 68,000 وحدة سكنية جديدة لتلبية متطلبات النمو السكاني الطبيعي وحده، وهو ما يعتبر أكثر بعشر مرات من احتياجات السكن الناجمة عن الدمار الذي ولّده الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب".

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: اشتباكات القدس تسفر عن ارتفاع حاد في الخسائر البشرية الفلسطينية • أعمال الهدم في القدس الشرقية والمنطقة (ج) • افتتاح مدرسة جديدة في المنطقة (ج): إعاقة تدخل عاجل في 26 مدرسة أخرى • المجتمعات الضعيفة في المنطقة (ج) تتأثر بشح المياه • مجتمعان يقعان على خط التماس يواجهان خطر التهجير

قطاع غزة: الخسائر البشرية: ما زال المدنيون يتلقون الضربات الأعنف جراء الصراع • الانتعاش الاقتصادي وجهود إعادة الإعمار ما زالت محدودة في غزة • استمرار أزمة الكهرباء في ظل زيادة واردات الوقود • بدء السنة الدراسية في ظل النقص الخطير في الغرف الصفيّة • تطورات التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: بدء موسم قطف الزيتون وسط مخاوف بشأن الوصول إلى الأراضي • استمرار القيود المفروضة على تنقل فرق العمل الإنساني • تطورات خطة المناشدة الموحدة 2010

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

ولم يتحقق سوى تقدّم بسيط في تنفيذ مشاريع البناء التي تُشرف عليها الوكالات الدولية. فمنذ الإعلان عن تخفيف الحصار في حزيران/ يونيو 2010 صادقت السلطات الإسرائيلية على 17 مشروعاً من مشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (إنشاء مدارس وعيادات طبية)، ولا تمثّل هذه المشاريع سوى ثلاثة بالمائة من برنامج الإنشاء الذي تشرف عليه الوكالة في قطاع غزة. وبالرغم من ذلك، ألغيت مؤخراً الموافقة على ثلاثة من هذه المشاريع، ولم تتمكّن الوكالة حتى الآن من استئناف العمل في المشاريع الباقية بسبب تأخر إصدار الموافقات على دخول المواد المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسجّل أي تحسّن على صعيد وصول فرق العمل الإنساني إلى قطاع غزة وخارجها، فخلال شهر أيلول/ سبتمبر لم توافق السلطات الإسرائيلية سوى على أقل من نصف الطلبات التي قدمها موظفو الأمم المتحدة المحليون للدخول إلى قطاع غزة أو مغادرته.

وفي قطاع غزة أيضاً، أجبر نقص الغرف الصفيّة الملائمة الأونروا على بدء العام الدراسي الجديد بتحويل ما يقرب من 40,000 طالب مؤهل للدراسة في مدارسها للالتحاق بمدارس تديرها وزارة التعليم في قطاع غزة. مع العلم أنّ مدارس الأونروا تعمل أصلا بنظام الفترتين والثلاث فترات (الصباحية والمسائية). أما في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، فقد عاد مئات الأطفال إلى مدارس تعاني من ظروف انعدام معايير السلامة والنظافة، أو يتهددها خطر الهدم، أو الترويع من جانب المستوطنين. وما زالت خطة الاستجابة التي تهدف إلى معالجة هذه الظروف في 26 مدرسة من هذه المدارس والتي قدمتها منظمات الإغاثة الإنسانية في كانون الثاني/ يناير 2010 تنتظر إصدار موافقة السلطات الإسرائيلية.

وما زالت بعض المجتمعات القاطنة في المنطقة (ج) إلى جانب عشرات آلاف الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية يواجهون تهديداً متواصلاً بالتهجير. فقد عرضت السلطات الإسرائيلية مؤخراً على مجمعيّن سكنيين فلسطينيين في المنطقة (ج) (400 شخص) يقعان في المنطقة المغلقة خلف الجدار، للانتقال للعيش في ما يُسمى "الجانب الفلسطيني" من الجدار. وهي خطوة تأتي في ظل استمرار تدهور إمكانية وصولهم إلى الخدمات بسبب الجدار وارتفاع عدد أوامر الهدم التي تصدرها السلطات الإسرائيلية. وبعد هدوء دام أكثر من شهر، استؤنفت عمليات الهدم في أيلول/ سبتمبر مستهدفة ثمانية مبانٍ تُستخدم لتربية الماشية في القدس الشرقية وغور الأردن في مناطق صنّفتها إسرائيل "محميّات طبيعيّة".

زيادة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

سُجّل في شهر أيلول/ سبتمبر أيضاً ارتفاع يبعث على القلق في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. فقد أسفرت الاشتباكات العنيفة التي وقعت في القدس الشرقية بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية عن مقتل فلسطينيين، من بينهما طفل يبلغ من العمر 15 شهراً، وإصابة ما يقرب من 100 شخص آخرين. وقد اندلعت موجة العنف هذه بسبب المواجهات التي وقعت في حيّ سلوان في القدس الشرقية بين أفراد حراسة خاصّة مسلحين توظّفهم وزارة الإسكان الإسرائيلية لحماية المستوطنين الإسرائيليين وبين السكان الفلسطينيين العُزّل. وقد تزايد التوتر في منطقة سلوان في الأشهر الأخيرة، وتحديداً في أعقاب نشر مخطط شامل للحي، يتضمّن تهجير مئات السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في منازل لم تحصل على تراخيص للبناء.

وفي قطاع غزة، قتل الجيش الإسرائيلي سبعة مدنيين خلال هذا الشهر، وهو أعلى رقم منذ بداية عام 2010 وأصاب 14 آخرين معظمهم أصيب أثناء رعي قطيع أغنامه أو أثناء جمع الخردة المعدنية في المنطقة المقيّد الوصول إليها على طول السياج. وأدى هذا النوع من الأحداث، إلى تقييد دخول الفلسطينيين، بل والحد منه بالكامل في بعض المناطق، إلى ما يقرب من 17 بالمائة من مساحة قطاع غزة، والتي تشمل 35 بالمائة من الأراضي الزراعية مما أضرّ بصورة ملموسة بالظروف المعيشيّة لعشرات آلاف السكان.

بالرغم من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كتلك التي صدرت مؤخراً، لا يُمكن إخفاء حقيقة أنّ القيود على الوصول والعنف ما زالت تجتاح جميع مناحي الحياة لدى شريحة واسعة من السكان الفلسطينيين، بدءاً من سلامتهم الشخصيّة وقدرتهم على الحفاظ على منازلهم ومصادر معيشتهم، بالإضافة إلى تأمين ما يكفي من الغذاء لعائلاتهم وضمان أنّ يحصل أطفالهم على أدنى مستويات التعليم. إنّ التخفيف من وطأة هذا الوضع الحساس للغاية يتطلب الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك على أقل تقدير، اتخاذ إجراءات لحماية أرواح المدنيين، ورفع كامل للحصار على قطاع غزة، وإزالة القيود المفروضة على استخدام الأراضي داخل قطاع غزة، والقدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، وتجميد هدم المنازل وتوسيع المستوطنات.

اشتباكات القدس تسفر عن ارتفاع حاد في الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين

شهد شهر أيلول/ سبتمبر ارتفاعا حاداً في الخسائر البشرية الفلسطينية؛ فقد، قتل ثلاثة فلسطينيين في الضفة الغربية في سياق العنف الإسرائيلي-الفلسطيني، وأصيب 132 آخرون وهو أعلى عدد من الإصابات منذ آذار/ مارس 2010. بالإضافة إلى ذلك أصيب 11 إسرائيليا هذا الشهر على يد الفلسطينيين.

وقد وقعت حالتان من حالات القتل بالإضافة إلى 71 بالمائة من الإصابات (99 فلسطينيا و إسرائيليان) في القدس الشرقية في الفترة ما بين 22 و 26 من هذا الشهر نتيجة للاشتباكات العنيفة بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. وقد بدأت موجة العنف هذه في حي سلوان في القدس الشرقيّة على خلفية مواجهة بين أفراد حراسة خاصّة مسلحين توظّفهم وزارة الإسكان الإسرائيلية لحماية المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة وبين السكان الفلسطينيين. خلال هذه المواجهة أطلق أحد الحراس النار على فلسطيني يبلغ من العمر 32 عاماً مما أدى إلى مقتله. وقد أدّت هذه المواجهة إلى اندلاع اشتباكات في مناطق أخرى في القدس الشرقية. وفي أحدى هذه الاشتباكات التي وقعت في حيّ العيسوية، أطلق أفراد الشرطة الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع على متظاهرين كانوا يلقون الحجارة مما أدى إلى مقتل طفل يبلغ من العمر 15 شهراً جراء استنشاقه للغاز. وتتضمّن الإصابات التي وقعت في صفوف الفلسطينيين خلال هذه المواجهات ما مجموعه 17 طفلا وامرأة حامل. إضافة إلى ذلك، أُحرقت ثماني سيارات إسرائيلية ومركز سياحة إسرائيلي أو تعرّضت لأضرار خلال المواجهات.

وقد تسبب التصعيد في التوترفي القدس الشرقية منذ بداية هذه السنة، نتيجة لأنشطة المستوطنين الإسرائيليين، والاشتباكات الناجمة عنه، في 53 بالمائة من إصابات الفلسطينيين في الضفة الغربية مقارنة بنسبة 20 بالمائة فحسب في الفترة المماثلة من عام 2009.

أما حالة القتل الثالثة وهي لمسلح فلسطيني يبلغ من العمر 38 عاماً ينتمي لحركة حماس، فوقعت خلال مداهمات نفذتها القوات الإسرائيلية في مخيّم نور شمس للاجئين (محافظة طولكرم). وما زالت الظروف الدقيقة لعملية القتل هذه متضاربة؛ فبينما يدّعي المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي أنّ الجنود أطلقوا النار دفاعاً عن النفس، تفيد مصادر فلسطينية أن الشاب كان أعزلا وأطلقت عليه النار بينما كان نائماً.[1]

أما الإصابات المتبقية (33 فلسطينياً و تسعة إسرائيليين) فوقعت في مجموعة من الملابسات، من بينها المظاهرات الأسبوعية التي تُنظم ضد إنشاء الجدار وتوسيع المستوطنات، وعمليات البحث والاعتقال وعنف المستوطنين الإسرائيليين. وفي سياق الأخيرة، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما مجمله 21 حادثا أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين (ثلاثة حوادث) أو

المصابون الفلسطينيون في القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية

كانون الثاني/أيار 2010 – أيلول/سبتمبر 2010

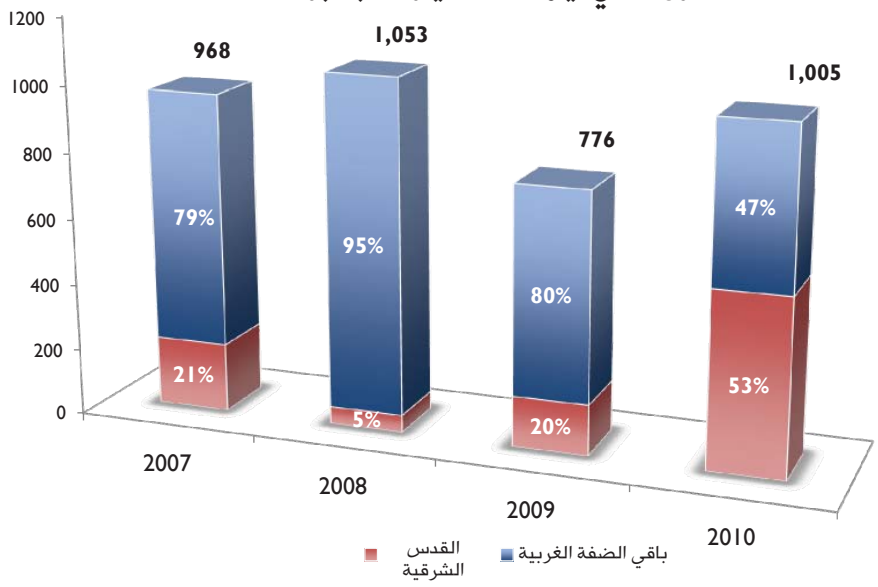

تركيز على سلوان

منذ أواخر الثمانينيات أصبح حيّ سلوان أحد المراكز الرئيسة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي. هذا الحيّ الذي تولى له أهمية دينية ووطنية يسكن فيه حاليا ما يقرب من 380 مستوطناً إسرائيلياً يعيشون في ممتلكات استولوا عليها بوسائل مختلفة من سكانها الفلسطينيين الأصليين. وتعتبر النشاطات الاستيطانية في حيّ سلوان، مثلها مثل النشاطات الأخرى في قلب المناطق السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية، مصدر التوتر المستمر وعاملا ذا احتمالية كبيرة لتصعيد العنف. تُحاط المستوطنات بأسيجة أمنية، وتستخدم أفراد حراسة مسلحين ومركبات مدرّعة وكاميرات مراقبة. ويُبلغ السكان الفلسطينيين عن تعرضهم لحالات من التحرّش والتخويف على يد المستوطنين وأفراد حراستهم، وانتهاك خصوصياتهم وسدّ الطرق وإغلاق الشوارع والمناطق العامّة.2 وفي أعقاب تطورات مشابهة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل، أخلي ما يزيد عن 1,000 منزل من سكانها الفلسطينيين السابقين وأغلق ما يزيد عن 1,800 محل تجاري أبوابه في المنطقة.[3]

أضرار بممتلكاتهم (18 حادثاً). ويتوافق هذا العدد مع المعدل الشهري للحوادث المُسجّلة منذ بداية العام (22)، غير أنه أعلى بكثير من المعدل الشهري خلال السنة الماضية (15). وقد وقعت معظم الأحداث التي استهدفت الفلسطينيين في سياق الأعمال الانتقامية التي نفذها مستوطنون رداً على مقتل أربعة مستوطنين وإصابة اثنين آخرين الشهر الماضي علي يد أعضاء جماعة فلسطينية مسلحة. في إحدى هذه الحوادث نصب مستوطنون إسرائيليون (يُزعم أنهم من مستوطنتي شيلو وإيلي) سياجاً حول 70 دونم من أراض تعود لعائلات من قرية قريوط (محافظة نابلس) وبدؤوا بفلاحتها.

استئناف عمليات الهدم في القدس الشرقية والمنطقة (ج)

انتهى في أيلول/سبتمبر التجميد المؤقت لعمليات الهدم الذي أصدر خلال شهر رمضان بعد مهلة استمرت أكثر من 30 يوماً. وقد سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذا الشهر هدم ثمانية مبان في موقعين في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية.؛ ويقع هذان الموقعان في مناطق أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية "محميات طبيعية"، حيث أفيد أنّ من نفّذ عمليات الهدم هم مفتشون تابعون لسلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية ترافقهم شرطة حرس الحدود الإسرائيلية.

سبعة من المباني التي هدمت كانت تقع في حي الطور في القدس الشرقية وكانت تُستخدم للماشية. وخلال عملية الهدم نفّذت الجرافات الإسرائيلية عملية تسوية للأرض واقتلعت 15 شجرة، ودمّرت ثلاثة خزانات للمياه وعدة أطنان من علف الماشية. ونتيجة تضررت أربع عائلات فلسطينية تضرراً مباشراً. ومنذ مطلع عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية 31 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في القدس الشرقية،4 وهو أقل بكثير من المعدل الشهري البالغ 58 مبنى خلال عام 2009. وقد كانت أغلبية المباني التي استهدفت خلال عام 2010 إما مبان تجارية أو مبان تستخدم للماشية وقد أدّت عمليات الهدم إلى تقويض الظروف المعيشيّة للعائلات المتضررة للغاية.

وفي المنطقة (ج) هدمت سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية حظيرة ماشية كبيرة في المجمّع البدوي أم العبور في غور الأردن، كان يُستخدم لإيواء مئات الأبقار والأغنام. وأدت عملية الهدم هذه إلى تضرر مصادر رزق سكان المجمّع برمته والذي يتألف من 60 شخصاً، من بينهم 34 طفلاً. ومنذ عام 1967 خصّصت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 13 بالمائة من أراضي الضفة الغربية كمحميات طبيعية يحظر فيها أي استخدام للأرض.5 وخلال العاملين الماضيين، بذلت السلطات الإسرائيلية جهوداً متزايدة لفرض القيود على وصول الفلسطينيين واستخدامهم لهذه المناطق بما في ذلك فرض مخالفات على الرعاة الذين يرعون أغنامهم هناك.

وخلال هذا الشهر أيضا، أُصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر هدم ووقف البناء ضد 60 مبنى تقع في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء وهو ما يؤثّر على ما يقرب من 250 شخصاً.

افتتاح مدرسة جديدة في المنطقة (ج)؛ إعاقة تدخل عاجل في 26 مدرسة أخرى

مع بداية السنة الدراسية الجديدة، افتتحت هذا الشهر مدرسة جديدة يدرس فيها ما يقرب من 300 طفل فلسطيني في المجمّع البدوي عرب الجهالين. وتقع هذه المدرسة التي مولتها الحكومة الألمانية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحد الإنمائي في المنطقة (ج) في ضواحي القدس الشرقية. وقد شرع البناء في هذه المدرسة بعد الحصول على تصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية يتميّز بأنه تصريح يصعب الحصول عليه.

وعادة، لا يُسمح بالبناء الفلسطيني سوى في إطار حدود المخططات التفصيلية التي تصدرها الإدارة المدنية الإسرائيلية والتي لا تغطي جميعها سوى أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج)، وهي منطقة معظمها مقام عليه البناء أصلا. إضافة إلى أنّه لم يُصادق على مثل هذه المخططات سوى لقلة من قرى المنطقة (ج) وهي لا تلبي احتياجات المجتمعات الفلسطينية. يُشار إلى أنّ ما يقرب من 70 بالمائة من أراضي المنطقة (ج) غير متاحة للتخطيط الفلسطيني أو تقديم الطلبات إذا أنها خُصّصت على مرّ السنين لاستخدام الجيش الإسرائيلي أو المستوطنات الإسرائيلية.

ونتيجة لذلك، عاد آلاف الأطفال الفلسطينيين القاطنين في أنحاء المنطقة (ج) إلى مدارس تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية. وقد حدّد فريق العمل الإنساني القطري 26 مدرسة من بين هذه المدارس بصفتها أكثر المدارس تأثراً وأكثرها حاجة لاستجابة إنسانية عاجلة. وتتضمن الظروف السيئة التي تعاني منها هذه المدارس المرافق غير الآمنة والتي لا تستوفي معايير النظافة (22 مدرسة)؛ وخطر الهدم بحجة عدم الحصول على تصاريح للبناء (10 مدارس)، وعمليات التخويف المتواصلة على يد المستوطنين الإسرائيليين (5 مدارس). وقد قدّم فريق العمل الإنساني القطري خطة استجابة طارئة للإدارة المدنية الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2010 تتعلّق بأوضاع تؤثر على هذه المدارس ولم يرد بعد ردّ على هذه الخطة.6

المجتمعات الضعيفة في المنطقة (ج) تعاني من شح المياه

يعتبر الوصول المحدود للمياه في المجتمعات الضعيفة الواقعة في المنطقة (ج) مصدر قلق متزايد. وبالرغم من وصول معدل مياه الأمطار التي سقطت خلال فصل الشتاء الماضي إلى المعدل السنوي، فقد استنفذت حتى الآن جميع مصادر المياه التقليدية بالكامل، مما يُشكل تحدياً كبيراً لهذه المجتمعات غير المتصلة بشبكة للمياه. علماً أنّ الوصول إلى المياه بالنسبة لهذه المجتمعات يعد أمرا حيويا لتلبية احتياجاتهم المنزلية الأساسية ولأجل العناية بقطعان ماشيتهم.

يتضمّن عنصر المياه والصرف الصحي والنظافة في خطة الاستجابة التي وضعها فريق العمل الإنساني القطري (أنظر القسم السابق) 14 مشروعاً تستهدف شريحة من السكان يبلغ عددهم تقريبا 52,000 شخص يدفعون أكثر من 20 شيقلاً مقابل كل متر مكعب من المياه التي تُنقل بالصهاريج (مقارنة بمبلغ 4.5 شيقل من المصدر)، و/ أو يقل معدّل استهلاكهم للمياه عن 60 لتراً للشخص يوميا (مقارنة بكمية 100 لتر يومياً توصي بها منظمة الصحة العالمية).

واشتملت سبعة من هذه المشاريع على إنشاء "نقاط تعبئة" للمياه تهدف إلى خفض تكاليف المياه التي تُنقل بالصهاريج. وبالرغم من أنّ السلطات الإسرائيلية أبلغت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموافقتها على ستة من نقاط التعبئة هذه ورفض واحدة فقط (الحديدية في شمال غور الأردن)، إلا أنّه وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر لا يعمل سوى ثلاث من هذه النقاط فقط. بالإضافة إلى ذلك، أحد هذه النقاط الثلاث والتي أنشئت بالقرب من قرية التواني الواقعة جنوب شرق مدينة الخليل، لا تعمل سوى بأقل من ربع قدرتها التشغيلية تاركة معظم المستفيدين المفترضين (حوالي 5,000 شخص يعيشون في منطقة مسافر يطا) دون خدمات كافية. ولسدّ الفجوة الحالية في جنوب الخليل، تُنفّذ منظمة "العمل ضد الجوع" مشروع نقل المياه بالصهاريج يموّله صندوق الاستجابة الإنسانية، حيث يصل هذا المشروع إلى 660 عائلة تحصل على ما يقل عن 30 لتراً للفرد يومياً كانوا يدفعون أكثر من 20 شيقلاً مقابل كلّ متر مكعب من المياه.

مجتمعان في "منطقة التماس" يواجهان خطر التهجير

عرب الرماضين الجنوبي (300 شخص) وعرب أبو فردة (100 شخص) هما مجتمعان بدويان يقعان في المنطقة (ج)، في المنطقة المغلقة الواقعة ما بين الجدار والخط الأخضر جنوب شرق مدينة قلقيلية. معظم سكان هذين المجتمعين مسجلون كلاجئين هُجّروا من منازلهم في شمال النقب خلال حرب عام 1948.

يفيد السكان أنّ ممثلاً عن الإدارة المدنية الإسرائيلية توجه إليهم مؤخراً وعرض عليهم شفهياً ترحيلهم إلى موقع بديل يقع في "جانب الضفة الغربية" من الجدار. وبالرغم من رفض السكان بحث هذه العروض، إلا أنّ هذا التطوّر يثير القلق، حيث أنّه يأتي في خضم التدهور المتزايد في ظروف معيشة هذه المجتمعات، ومن بينها الخطر المتزايد للهدم.

في أعقاب بناء الجدار حول مستوطنة ألفي منشيه، عُزلت خمسة مجتمعات فلسطينية تقع بالقرب من تلك المستوطنة (من بينها المجتمعان المذكوران) في جيب شكّل جزءا من منطقة أكبر أعلن عنها الجيش الإسرائيلي منطقة "مغلقة" (ويُطلق على هذه المنطقة أيضا اسم "المنطقة العازلة")؛ وقد طلب من السكان الفلسطينيين الحصول على "تصاريح زيارة" للوصول إلى المنطقة. ونتيجة لذلك فقد السكان إمكانية الوصول إلى ما تبقى من مناطق الرعي (بعد بناء وتوسيع مستوطنة ألفي منشيه) وتقلّصت مصادر رزقهم، إلى فرص عمل نادرة أغلبها في مستوطنة ألفي منشيه وإسرائيل.

في أيار/ مايو 2010، وفي أعقاب إجراءات قضائية مطوّلة، أكملت السلطات الإسرائيلية تحويل مسار الجدار حول جيب ألفي منشيه. ونتيجة لذلك "أعيد ربط" ثلاثة تجمعات سكنية من بين التجمعات الخمس ببقية الضفة الغربية. غير أن سكان المجمعين الباقيين (عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فردة) فقدوا إمكانية وصولهم إلى الخدمات التي كانت متوفرة في المجمعات الثلاث التي كانت تقع في الجيب وأصبحت الآن تقع على الجانب الآخر من الجدار (التسوق، والمدارس والخدمات الطبيّة الأساسية). فعلى سبيل المثال يتوجّب على جميع الطلاب الآن السفر مسافة أبعد وعبور حاجز في الجدار للوصول إلى مدارسهم؛ إضافة إلى أنّ دخول المواد الغذائية إلى الجيب (وخصوصا البيض واللحوم) يخضع لقيود صارمة.

وأخيرا، أصدر فعلياً ضد جميع المباني المقامة في هذه المجمعات (ومعظمها سقائف وحظائر أغنام) أوامر هدم بحجة عدم حصولها على تصاريح للبناء؛ علماً أنّ هذه الأوامر قد تُنفّذ في أي لحظة. وفي حالة عرب الرماضين الجنوبي معظم أراضي القرية مُسجلة سابقاً باسم سكان القرية في دائرة تسجيل الأراضي. وقد قدّم هذا المجمّع على مدار السنوات الماضية مخططين عامين للإدارة المدنية الإسرائيلية وهما مخططان لو تمّت الموافقة عليهما لسمحا بإصدار تصاريح للبناء، غير أنّ هذان المخططان رُفضا بحجة أنهما لا يستوفيان المعايير التقنية.

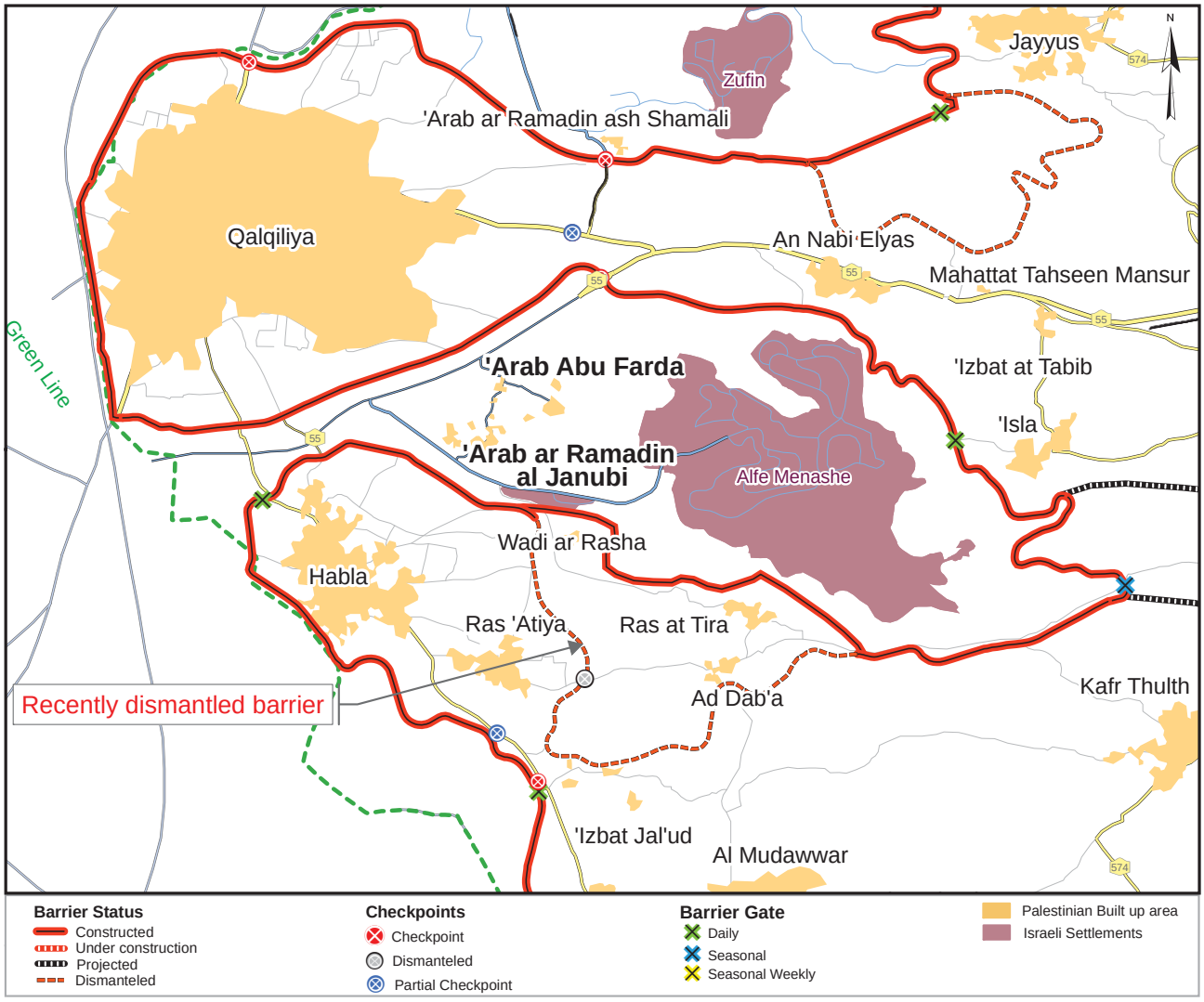

قطاع غزة

الخسائر البشرية: ما زال المدنيون يتلقون الضربات الأعنف جراء الصراع

شهد شهر أيلول/سبتمبر 2010 تسجيل أعلى عدد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين منذ بداية العام، حيث قتل سبعة مدنيين إلى جانب أربعة من أفراد المجموعات الفلسطينية المسلحة. إضافة إلى أنّ القوات الإسرائيلية أصابت 15 فلسطينيا من بينهم 14 مدنياً. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات في صفوف الإسرائيليين هذا الشهر في غزة أو جنوب إسرائيل. ومنذ مطلع العام قتلت القوات الإسرائيلية 21 مدنيا فلسطينيا وأصابت 170 آخرين، وتشكل هذه الأرقام 40 و87 بالمائة على التعاقب من مجمل الخسائر البشرية والإصابات في صفوف الفلسطينيين في قطاع غزة. وخلال هذه الفترة قتل مدني واحد (أحد الرعايا الأجانب) في جنوب إسرائيل جراء إصابته بصاروخ.

وقد وقعت معظم الخسائر البشرية هذا الشهر (8 من 11) في المنطقة المُقيّد الوصول إليها والواقعة على طول السياج ما بين قطاع غزة واسرائيل وعلى الشاطئ، وذلك في سياق القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول.7 في إحدى هذه الحوادث قتل فتيان فلسطينيان (16 و 17 عاماً) ورجل مسنّ (91 عاماً)، عندما أصابتهم قذائف دبابات بينما كانوا يرعون قطيع ماشيتهم في أرضهم الواقعة على مسافة 500 متر من السياج، بالقرب من بيت حانون في شمال قطاع غزة. ويفيد تحقيق أجراه الجيش الإسرائيلي، أنّ الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار بالخطأ على هؤلاء المدنيين لاشتباههم بأن أحد هؤلاء الفتية كان يستعد لإطلاق صاروخ آ ربي جي.8 فقد أفادت أنّ هذا الحادث وقع بعد أن أطلق مسلحون فلسطينيون قذائف الهاون باتجاه القوات الإسرائيلية المتمركزة على طول الحدود. وفي عدة حوادث متفرقة أخرى وقعت خلال هذا الأسبوع توغلت القوات الإسرائيلية مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي. وتطورت إحدى عمليات التوغل هذه إلى اشتباك مسلّح بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين أسفرت عن إصابة مسلح فلسطيني. وتقع هذه الأحداث في سياق القيود الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج مسافة 1,000 - 1,500 متر. وتُطبّق هذه القيود من خلال إطلاق النيران "التحذيرية" على الأشخاص الذين يقتربون أو يدخلون هذه المناطق.

وأسفرت أيضاً حوادث إطلاق النار على طول السياج عن إصابة ثمانية فلسطينيين (جميعهم مدنيون). ستة من المصابين كانوا يجمعون الخردة المعدنية لإعادة تدويرها لصناعة البناء. وتقع بعض مواقع جمع الركام في المنطقة المُقيّد الوصول إليها كالمنطقة التي كانت تقع فيها المستوطنات سابقا في شمال قطاع غزة، والمنطقة الصناعية السابقة بالقرب من معبر إيريز، ومطار غزة السابق جنوب رفح، الأمر الذي يجعل من هذا النشاط نشاطاً محفوفا بالمخاطر. وقد أدى ازدياد الطلب على مستلزمات البناء لإصلاح وإعادة إعمار المباني المهدّمة، إلى جانب الحظر المتواصل المفروض على استيراد مواد البناء كجزء من الحصار، إلى نشوء سوق مربحة ولكنها خطرة تعتمد على جمع وتدوير مواد البناء.

الخسائر البشرية في غزة خلال عام 2010 (الصراع المباشر)

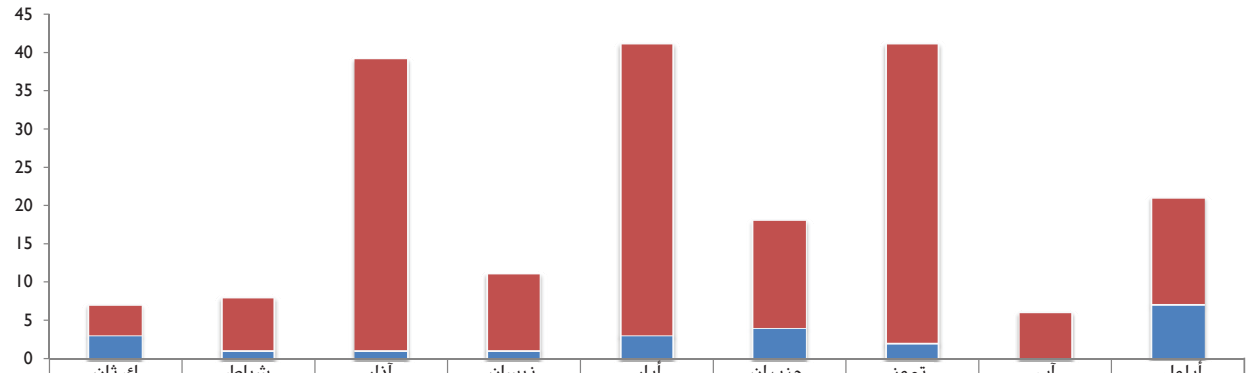

	ك.ثان	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول
قتلوا	4	7	38	10	38	14	39	6	14
أصيبوا	3	1	1	1	3	4	2	0	7

وتُفرض القيود على الوصول أيضا في مناطق صيد الأسماك التي تقع ما بعد ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ. وفي حادث واحد أطلقت القوات الإسرائيلية النار "التحذيرية" باتجاه قوارب صيد فلسطينية في شاطئ بيت لاهيا مما أدى إلى مقتل صياد يبلغ من العمر 22 عاماً. ووفقاً لمركز الميزان لحقوق الإنسان كان الصيادون يصيدون بقواربهم في منطقة تبعد عن الشاطئ ميلين بحريين. وحتى هذا التاريخ من عام 2010 قتل ثلاثة صيادي أسماك وأصيب خمسة آخرون في حوادث مشابهة.

أما الضحايا الثلاث الباقين فكانوا عمال أنفاق قتلوا خلال غارة جوية إسرائيلية استهدفت أنفاقا تعمل أسفل الحدود ما بين قطاع غزة ومصر. وبالرغم من أنّ تخفيف القيود المفروضة على استيراد البضائع إلى قطاع غزة منذ حزيران/ يونيو 2010 أدى إلى انخفاض حاد في مستوى النشاط عبر هذه الأنفاق، يُقدّر أنّ ما يصل إلى 300 من بين 1000 نفق التي يُزعم أنها موجودة ما زالت تعمل رغم أنّها لا تعمل جميعا في الوقت ذاته.

وخلال هذا الشهر، أطلقت فصائل فلسطينية مسلحة عددا من الصواريخ/ قذائف الهاون باتجاه جنوب إسرائيل، بعضها لم يبلغ هدفه وسقط في قطاع غزة، ولكن لم يُبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار في أي من الجانبين.

الانتعاش الاقتصادي وجهود إعادة الإعمار ما زالت محدودة في قطاع غزة

ما زالت القيود الشاملة المفروضة على استيراد معظم مواد البناء وتصدير البضائع التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في سياق الحصار المفروض على قطاع غزة تعيق أي انتعاش اقتصادي أو تحسّن في ظروف معيشة السكان. وقد بقيت هذه القيود سارية المفعول رغم تخفيف القيود على استيراد بضائع أخرى في أعقاب الإعلان الإسرائيلي الذي صدر في 20 حزيران/ يونيو.

وبالرغم من أن التخفيف أدى إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الواردات مقارنة بالفترة الأخيرة، ما زال حجم الواردات لا يُمثل سوى ثلث الواردات التي كانت تدخل قبل الحصار. وقد كان حجم الواردات خلال شهر أيلول/ سبتمبر أقل بنسبة 30 بالمائة مقارنة بشهر آب/ أغسطس (3,569 مقابل 5,117، ويعزى ذلك جزئيا إلى فتح المعابر بصورة محدودة خلال هذا الشهر نظراً للأعياد اليهودية والإسلامية. ويقد يكون سبب هذا الانخفاض أيضاً التدفق الكبير لحمولات الشاحنات مباشرة بعد الإعلان الذي صدر في 20 حزيران/ يونيو بما في ذلك البضائع التي كانت مخزّنة في الضفة الغربية وإسرائيل لعدة أشهر في انتظار إنهاء إجراءات تخليصها، إلى جانب تَشبّع السوق ببعض أنواع البضائع. وما زالت المواد الغذائية تُشكل غالبية البضائع المستوردة (60 بالمائة).

وسمح دخول المواد الخام لبعض الصناعات المحلية منذ تخفيف القيود باستئناف العمل في بعض المؤسسات الصناعية، لاسيما في مجال تصنيع الملابس الجاهزة والأثاث وتجهيز الأغذية. ويقدر المركز التجاري الفلسطيني أنه جرى تشغيل 1,365 منشأة صناعية في قطاع غزة في الفترة من حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2010 (بمستويات تتراوح ما بين 20 إلى 60 بالمائة من قدرتها التشغيلية الكاملة)، مقارنة بعدد 117 منشأة أثناء عام 2008. وتمثل هذه المنشئات 35 في المائة فقط من المنشئات الصناعية التي كانت تعمل قبل فرض الحصار (3,900 منشأة).9

وخلافاً لذلك، لم يلحظ أي تحسّن في قطاع الإنشاء، الذي كان يُشغل قبل الحصار ما يقرب من 50,000 شخص، ولا يُشغل حالياً سوى 1,500 شخص.10 أما السبب الرئيس لذلك فهو أن معظم هذه المواد تُعرّف وفقا لسياسة الاستيراد الجديدة بأنها مواد "مزدوجة الاستخدام" ولا يسمح بدخولها إلا للمشروعات التي تشرف عليها المنظمات الدولية. وتعتبر هذه القيود أحد أهم العوامل التي تعيق تحسّن معدل البطالة. ويعني ذلك أيضا أنّه من المستحيل تلبية احتياجات السكن الكبيرة في قطاع غزة.

وأشارت التقارير التي أصدرها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال أيلول/ سبتمبر إلى أن معدلات مرتفعة نسبيا من النمو الاقتصادي سُجلت في قطاع غزة خلال النصف الأول من عام 2010، مقارنة بالفترة الموازية من عام 2009.11 وبالرغم من أن هذه التقارير تعتبر تقارير مُشجّعة، أشارت مؤشرات أخرى إلى أنّ النمو الاقتصادي لم يُترجم بَعدُ إلى تحسينات ملموسة لحياة العديد من المواطنين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد عُزي هذا النمو إلى التدفق الكبير للمساعدات الإنسانية وازدهار تجارة الأنفاق إلى جانب بعض التخفيف الذي طرأ على القيود الإسرائيلية قبيل الإعلان الأخير (الذي صدر في 20 حزيران/ يونيو). بالرغم من ذلك، ينعكس هذا الازدياد في مستوى النشاط الاقتصادي بالكاد في مستويات البطالة، وهي أحد أهم العوامل الحاسمة في تحديد مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد ارتفع معدل البطالة (بالتعريف الموسّع) في الفترة بين الربع الأول والربع الثاني من عام 2010 من 39.7 إلى 44.3 بالمائة، وهو أحد أعلى معدلات البطالة في العالم.

الحظر المفروض على دخول مواد البناء يعيق تقدّم مشاريع الإنشاء التي تشرف عليها الأمم المتحدة

قبل تنفيذ أي مشروع إنشاء على يد منظمة دولية يجب أن يجتاز ثلاثة مستويات من المصادقة التي تمنحها السلطات الإسرائيلية: على المستوى السياسي (الموافقة "المبدئية") وعلى المستوى التقني (جدول زمني مفصّل)، بالإضافة إلى الموافقة على كلّ حمولة منفردة من حمولات الشاحنات. وتعطي السلطات الإسرائيلية هذه الموافقات بشرط أن يكون هنالك نظام إشراف تضعه الوكالة المنفّذة للمشروع يضمن أن يتمّ استخدام المواد المستوردة للغرض المعلن بالفعل.

ومنذ الإعلان عن تخفيف الحصار في حزيران/ يونيو 2010 اجتاز 17 مشروعاً من مشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وهي مشاريع لإنشاء المدارس والعيادات الطبية، المستويين الأوليين من مستويات المصادقة. وتقدر قيمة هذه المشاريع بحوالي 20 مليون دولار أمريكي ولا تمثّل سوى ثلاثة بالمائة من برنامج الإنشاء الذي قدّمته الأونروا للسلطات الإسرائيلية. ومنذ المصادقة على هذه المشاريع لم يجتز سوى 2 بالمائة من مواد البناء المطلوبة لهذه المشاريع المستوى الثالث من المصادقة وأدخلت إلى قطاع غزة (29 حمولة شاحنة خلال أيلول/ سبتمبر)، والسبب في ذلك يعود في المقام الأول إلى القدرة التشغيلية المحدودة للمعابر. وهنالك معيق رئيس آخر يعيق الدخول السلس لمواد البناء للمشاريع المُصادق عليها ويتمثل في انعدام شفافية إجراءات التخليص، حيث إنّ هذه الإجراءات هي إجراءات شفهية وتنطوي على تفسيرات متضاربة.

ازدياد واردات مواد المياه والصرف الصحي والنظافة رغم أنها ما زالت مقيدة

دخل خلال أيلول/ سبتمبر ما مجموعه 81 حمولة شاحنة تحمل مواد تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة إلى قطاع غزة، وهو ما يعد ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالمعدل الشهري البالغ 20 حمولة شاحنة خلال النصف الأول من عام 2010. وبالرغم من هذا الارتفاع، لم يكن بالإمكان تحقيق أي تحسّن في مجال تنفيذ عشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعلّقة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة في أنحاء قطاع غزة، إذ أنّ معظم الواردات (74 حمولة شاحنة) اشتملت على مواد البناء وغيرها من المواد لمشروعين كبيرين فقط لمعالجة مياه الصرف الصحي يمولهما البنك الدولي والحكومة الألمانية. وبالرغم من الإعلان الصادر في 20 حزيران/ يونيو، ليس هنالك أي دليل على حدوث تقدم في الإجراءات المطلوبة لاستيراد المواد المتعلقة بمجال المياه والصرف الصحي والنظافة. وهي إجراءات ظلت مشابهة للإجراءات المتبعة لتنفيذ مشاريع البناء (أنظر/ي أعلاه)، بغض النظر عما إذا كانت مصنّفة كمواد "مزدوجة الاستخدام" أو مواد غير مقيّدة.

استمرار أزمة الكهرباء في ظل ارتفاع واردات الوقود

دخل إلى غزة خلال أيلول/ سبتمبر ما مجموعه 8.2 مليون لتر من الوقود الصناعي المطلوب لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة. وهو ما يعد ارتفاعاً ملحوظا مقارنة بشهر خلال آب/ أغسطس (5.5 مليون لتر) وأعلى رقم مسجل منذ بداية عام 2010. ومع هذا، لا تزال هذه المستويات أقل من معدل كميات الوقود المقتناة قبل كانون الأول/ ديسمبر 2009 (9.5 مليون لتر) عند بروز أزمة تمويل حينها، وهي مستويات أقل بكثير من المستويات المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة (13 مليون لتر). علما أنّ السلطات في رام اللّه وغزة بدأت بتطبيق آلية مشتركة لجباية رسوم فواتير الكهرباء، مما سمح بزيادة كميّة الوقود التي اقتنيت خلال هذه الفترة. ووفقاً لهذه الآلية، يتم اقتطاع 170 شيقلاً تلقائيا من رواتب الموظفين الحكوميين في غزة ورام اللّه نظير استهلاكهم للكهرباء.

استيراد سلع الإنتاج ما زال مقيدا بشدة

وفقا للإعلان الإسرائيلي الصادر في 20 حزيران/ يونيو، من المفترض أن يُسمح بدخول البضائع غير المعرّفة بأنها "مزدوجة الاستخدام" بدون قيود (خاضعة لقدرة المعابر فحسب). وفعلياً، بالرغم من السماح بدخول مختلف الآلات والمعدات التي كانت محظورة في السابق إلى القطاع، فإنّ دخولها يخضع لعدد من إجراءات التخليص الإسرائيلية. وفي حين أنّ إنهاء إجراءات طلب استيراد معدات صناعية قد يستغرق ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، فإنّ طلب استيراد معدات الاتصال عن بعد والمواد الكيميائية (غير المعرّفة بأنها مواد "مزدوجة الاستخدام") قد يستغرق أكثر من ستة أسابيع. وبالرغم من أن معظم الطلبات تمّت الموافقة عليها حتى الآن، فقد نتج عن هذه الإجراءات تأخيرات طويلة، وغموض وتكاليف أعلى (كتكاليف التخزين). وفي الواقع، منذ الإعلان عن تخفيف القيود، لا يمكن استيراد أي من البضائع دون إجراءات تخليص سوى للبضائع الاستهلاكية.

ويعني ارتفاع كميّة الوقود أن محطة توليد كهرباء غزة استطاعت أن تُشغل محركَيها (بدلا من محرك واحد) خلال معظم الشهر، وبالتالي تقليص عدد ساعات انقطاع الكهرباء المجدولة من 12-8 ساعة إلى 6-4 ساعات بالمتوسط. وبالرغم من ذلك، اضطرت المحطة خلال آخر أيام الشهر إلى إيقاف عمل أحد محركاتها بسبب نقص الوقود الناجم عن أزمة تمويل، مما أدى إلى زيادة ساعات انقطاع الكهرباء.

وأفادت سلطة الطاقة والموارد الوطنية الفلسطينية أن طلبا لشراء 50-30 ميغاوات إضافية من الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية لم تصادق عليه الحكومة الإسرائيلية بعد.

ولا تزال أزمة الكهرباء في أنحاء قطاع غزة تؤثر على الحياة اليومية في القطاع، وخصوصاً تقديم الخدمات الحيوية الأساسية. ويعيق انقطاع الكهرباء بصورة كبيرة تزويد المنازل بالمياه ويعني ذلك أنّ 20 بالمائة من سكان قطاع غزة لا يحصلون على المياه سوى مرة واحدة كلّ خمسة أيام (8-6 ساعات)، في حين أن 50 بالمائة لا تصلهم المياه إلا مرة كلّ أربعة أيام (6 ساعات)؛ أما 30 بالمائة الباقين فلا تصلهم المياه سوى مرة كلّ يومين (8-6 ساعات). ونتيجة لذلك، لا يزال مقدّمو الخدمات يعتمدون بصورة كبيرة على المولدات وغيرها من الأجهزة البديلة التي تعتبر حساسة للغاية نظرًا لعدم توفر قطع غيار لها بصورة منتظمة. إضافة إلى ذلك، تضطر العديد من المنازل في قطاع غزة إلى استخدام المولدات الكهربائية المتحرّكة الخطرة. فوفقا لمصادر محليّة قتل ما يقرب من 30 شخصاً وأصيب 40 آخرون في حوادث متصلة بالمولدات الكهربائية منذ مطلع عام 2010.

بدء السنة الدراسية في ظل نقص حاد في الغرف الصفية

مع بدء السنة الدراسية ما زال الازدحام أحد التحديات الرئيسة التي تواجه قطاع التعليم في قطاع غزة: 79 بالمائة من المدارس الحكومية و90 بالمائة من مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تعمل بنظام الفترتين ويبلغ متوسط عدد الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة 38 طالباً. ويفاقم النقص في مواد البناء بسبب الحصار المتواصل الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ حزيران/ يونيو 2007 هذه المشكلة بصورة بالغة.

وبالرغم من أن الأونروا استأجرت مؤخراً مرافق عشر مدارس حكومية من أجل العمل فترة إضافية، إلا أنّ ما يقرب من 40,000 طفل مؤهل للالتحاق بمدارسها لم يتمكنوا من التسجيل في مدارسها نظرا للنقص الحاد في الغرف الصفية. وبالتالي تمّ تحويل هؤلاء الطلاب لمدارس وزارة التربية والتعليم العالي التي تديرها السلطات في غزة ويعني ذلك أنّ هذه المدارس تعاني الآن أعباء إضافية. فبالرغم من أنّ وزارة التربية والتعليم العالي وظّفت معلمين جدد لتلبية الازدياد المتزايد في عدد الطلاب تفيد التقارير أنّ هنالك نقصاً في معلمي اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية المؤهلين.

وتقدّر وزارة التربية والتعليم العالي أنّ هنالك حاجة لبناء 130 مدرسة جديدة لتلبية حاجة الأعداد الحالية والمتوقعة من الطلاب في السنوات القادمة؛ في حين أنّ الأونروا تقدّر أنّ هنالك حاجة لبناء 100 مدرسة جديدة على الأقل في السنوات القادمة. وبالرغم من أنّ السلطات الإسرائيلية وافقت في تموز/ يوليو 2010 مبدئيا على إنشاء 8 مدارس جديدة بإشراف الأونروا، لم تحصل الوكالة على موافقة مفصّلة لاستيراد المواد المطلوبة إلا أواخر هذا الشهر، ويتوقع أن يبدأ الدخول الفعلي لهذه المواد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر فقط. وإذا جرت عملية البناء بسلاسة يتوقع أن تكون هذه المدارس جاهزة للسنة الدراسية التالية.

التحويلات الطبية من قطاع غزة لتلقي العلاج في الخارج

في أيلول/ سبتمبر، وافقت إدارة التحويلات للخارج في غزة على 1,248 طلباً تقدّم بها مرضى في قطاع غزة لتحويلهم لتلقي العلاج في منشآت صحيّة في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وإسرائيل والأردن ومصر. وبالنسبة لعدد 309 من الطلبات التي تمت الموافقة عليها كان من الممكن الحصول على العلاج اللازم في مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية ومستشفيات خاصة في قطاع غزة، في حين أن المرضى الباقين وعددهم 939 مريضاً استوجب علاجهم مغادرة قطاع غزة للعلاج في مستشفيات في مصر (44.1 بالمائة)، والقدس الشرقية (22.6 بالمائة)، وإسرائيل (21.9 بالمائة)، وباقي الضفة الغربية (10.5 بالمائة)، والأردن (0.9 بالمائة). وقد ارتفعت نسبة المرضى الذين يتمّ تحويلهم

آخر التطورات

خلال تشرين الأول/ أكتوبر وافقت الحكومة الإسرائيلية على دخول محولي كهرباء وغرفة محولات سيتم تركيبها في محطة توليد كهرباء غزة من أجل تعويض القدرة على تحويل الكهرباء التي تعطلت بعد الهجوم على المحطة عام 2006. وسيزيد تركيب محولات توليد الكهرباء هذه ليصل إلى ما يقرب من 120 ميغاوات.

إلى مصر منذ حزيران/ يونيو الماضي نظرا لفتح معبر رفح الحدودي بصورة دائمة للحالات الإنسانية وذلك منذ حادث أسطول السفن التي كانت في طريقها إلى غزة في 31 أيار/ مايو.

ويجب على المرضى الذين يحالون إلى أماكن أخرى خارج قطاع غزة أن يتقدموا إلى مكتب الارتباط الإسرائيلي للحصول على تصاريح لمغادرة القطاع من خلال معبر إيريز. ونظرا للأعياد الإسرائيلية المتعددة لم يعالج مكتب الارتباط الإسرائيلي سوى 626 طلبا للحصول على تصاريح لمغادرة غزة، أي أقل بحوالي الثلث مقارنة بالأشهر السابقة. ومن بين هذه الطلبات تمت الموافقة على 85 بالمائة (532) – وهو أعلى معدل لقبول الطلبات منذ بداية العام - وتم تأجيل 13 بالمائة من الطلبات (80)، ورفض اثنان بالمائة من هذه الطلبات (14).

وقد كانت أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والعيون، والعظام والأعصاب المسبب الرئيس لهذه التحويلات ومثّلت حوالي نصف مجمل الحالات.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

بدء موسم قطف الزيتون وسط مخاوف بشأن الوصول إلى الأراضي

بدأ موسم قطاف الزيتون رسميا في أنحاء الضفة الغربية في الأسبوع الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر. ويعتبر الزيتون رمزا من رموز المجتمع الفلسطيني وارتباطه بالأرض. وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية المزروعة بأشجار الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 45 بالمائة (930,0000 دونم) بما يقدر بحوالي 10 مليون شجرة زيتون، تشكّل 19-15 بالمائة من الدخل الزراعي وتمثل مصدر دخل مهم لحوالي 71,000 عائلة. تستخدم الغالبية العظمى من محصول الزيتون (حتى 95 بالمائة) لإنتاج زيت الزيتون في حين أن الباقي يستخدم في المخلل والزيتون الذي يقدم على الموائد وإنتاج الصابون. يتمّ قطف الزيتون يدوياً وغالبا ما تشارك فيه العائلات الممتدة، حيث يشارك في قطف الزيتون أكثر من نصف السكان الفلسطينيين.

وتتبع صناعة الزيتون دورة تتألف من سنتين تتميز بتقلبات حادة في المواسم المتعاقبة. فقد يصل محصول "موسم الذروة" إلى 36,000 طن متري من زيت الزيتون، في حين أن "موسم الحمل القليل" قد يُنتج محصولا قليلا يصل إلى 6,000 طن متري. وبالرغم من أن عام 2010 هو "موسم ذروة" في الدورة البيولوجية للزيتون، إلا أنّه وبسبب الأحوال الجوية السيئة يقدر المحصول المتوقع بحوالي 18,000 طن متري فقط. وهنالك عوامل أخرى تتضمن القيود المفروضة على الوصول، والحماية غير الكافية للمزارعين وممتلكاتهم، من شأنها أن تقوّض محصول الزيتون في المجتمعات المتضررة في أنحاء الضفة الغربية.

المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية

في الضفة الغربية، يمثّل الوصول إلى الحقول الواقعة داخل بعض المستوطنات الإسرائيلية أو بجوارها مصدر قلق خاص بسبب وجود حواجز ماديّة و/ أو بسبب عنف المستوطنين وحوادث التخويف التي ينفذونها. وفي أعقاب قرار بارز أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام 2006، بدأ الجيش الإسرائيلي تطبيق عدة تدابير لتأمين وصول الفلسطينيين إلى مثل هذه المناطق.

ومن بين هذه التدابير تخصيص فترات زمنية محددة وفق نظام "التنسيق المسبق" يسمح فيها للمزارعين بقطف أشجار زيتونهم تحت حماية القوات الإسرائيلية. وفي عام 2009 طبّقت هذه الآلية في مناطق تقع بالقرب من 57 مستوطنة تؤثر على وصول مزارعين من 100 مجتمع فلسطيني. وتطبّق هذه السياسة في الحالات التي نصب فيها المستوطنون الإسرائيليون أسيجة حول أراضي الفلسطينيين دون تصريح رسمي.

وبالرغم من أن هذه التدابير قلصت بشكل عام عدد الهجمات التي يتعرض لها المزارعون أثناء تواجد الجنود، لم يكن لها تأثير على عدد الهجمات التي تستهدف الممتلكات الزراعية الفلسطينية في أوقات أخرى. فقد سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 18 هجوماً نفذها مستوطنون إسرائيليون أدت إلى وقوع أضرار في الممتلكات وغيرها من الخسائر. وتتضمن معظم الحوادث اقتلاع أو حرق أشجار الزيتون وسرقة المحصول.

إضافة إلى ذلك، تفيد المعلومات التي توفرها المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية إلى أنّه وبالرغم من تقديم شكاوى رسمية للشرطة الإسرائيلية، لا يحاسب أحد على هذه الهجمات في معظم الحالات. ووفقا لما أفادت به منظمة يش دين، أغلقت 27 من الشكاوى التي تتضمن تخريب أشجار الفلسطينيين في حوادث تابعتها المنظمة قبيل بدء موسم الزيتون عام 2009 (كانون الثاني/ يناير و أيلول/ سبتمبر) دون إصدار لوائح اتهام في حين أن واحدة منها ما زالت قيد التحقيق. وكما أشار العديد من المسؤولين الإسرائيليين، فإن غياب فرض القانون بصورة كافية على المستوطنين الإسرائيليين يعتبر عاملا أساسيا يساهم في استمرار عنف المستوطنين.

المناطق التي يعزلها الجدار

منذ أكتوبر 2003، طلب من المزارعين الفلسطينيين القاطنين في شمال الضفة الغربية، التقدم بطلب للحصول على تصاريح زيارة للوصول إلى حقول الزيتون التابعة لهم والواقعة بين الجدار والخط الأخضر، (أو التي يطلق عليه اسم "منطقة التماس"). وقد تمّ توسيع هذه الإجراءات في عام 2009 لتشمل معظم الأراضي في وسط وجنوب الضفة الغربية.

وبالرغم من زيادة عدد التصاريح التي تتم المصادقة عليها كل عام عشية قرب حلول موسم قطف الزيتون، ما زالت العديد من الطلبات تقابل بالرفض وغالبا "لدواع أمنية" أو أدلة غير كافية "بصلة المتقدم بالأرض"". إضافة إلى ذلك يختار الكثير من المزارعين عدم التقدم للحصول على تصاريح وغالبا ما يكون ذلك لأسباب مبدئية.

ففي محافظة الخليل على سبيل المثال، بالرغم من منح 80 بالمائة من المتقدمين (370 من 470) تصاريح لعبور بوابة خربة الدير خلال موسم قطاف الزيتون عام 2009، فقد انخفض العدد الإجمالي للمزارعين بصورة حادة مقارنة بالعام السابق قبل بدء العمل بنظام التصاريح حيث استطاع ما يقدر بنحو 1,500 مزارع الوصول إلى أراضيهم.12

ولا تُفتح معظم المعابر الواقعة على طول الجدار (46 من بين ما مجموعه 77 معبراً) إلا خلال موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة فحسب خلال هذه الأيام. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمزارعين القيام بنشاطات حيوية كالحرث والتشذيب (التقنيب) والتسميد وإبادة الآفات وإزالة الأعشاب الضارة بصورة منتظمة مما يؤثر على جودة وكميّة المحصول.

المناطق الواقعة على طول السياج في غزة

على مدار السنوات العشر الماضية، صعّد الجيش الإسرائيلي تدريجيا قيوده المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة على جانب غزة من "الخط الأخضر" الذي تمّ ترسيمه عام 1949. منذ أواخر عام 2008، مُنع الفلسطينيون بصورة كاملة أو جزئية من الوصول إلى أراض تبعد مسافة -1,000 1,500 متر عن الخط الأخضر (بحسب المنطقة المحددة)، ويتمّ فرض القيود على الوصول عادةً بواسطة إطلاق الرصاص الحيّ على الأشخاص الذين يدخلون إلى المناطق المحظورة، بالإضافة إلى تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار المزروعة في هذه المنطقة. ويقدّر أنه خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" دمّرت ما يقرب من 155,000 شجرة زيتون.13 وفي كلّ عام يفقد المزارعون حوالي 5,000 طن متري من محصول زيت الزيتون نتيجة لعمليات التجريف و/ أو انعدام الوصول إلى 7,300 دونم من الأراضي الواقعة على طول الجدار.14

إضافة إلى ذلك، تضرر المزارعون في أنحاء قطاع غزة نتيجة القيود التي تفرضها إسرائيل على الواردات في إطار الحصار المفروض منذ حزيران/ يونيو 2007، وخصوصا القيود المفروضة على استيراد شتلات الزيتون. وبالرغم من تخفيف هذه القيود مؤخراً، كانت شتلات الزيتون التي زُرعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة من إنتاج محلي في الغالب وذات جودة أقل.15

استمرار القيود المفروضة على تنقل فرق العمل الإنساني

بالرغم من التزام السلطات الإسرائيلية مؤخراً بتسهيل وصول فرق العمل الإنساني إلى قطاع غزة ومنها كجزء من تخفيف عام للحصار، لم يُلحظ أي تحسن وخصوصا فيما يتعلق بالفرق الوطنية. فخلال أيلول/ سبتمبر، تقدمت وكالات الأمم المتحدة بطلبات للسماح لأعضاء فرقها المحليين بالدخول/ الخروج من قطاع غزة عبر معبر إيريز لم يوافق سوى على 47 بالمائة منها فحسب حتى الآن. وقد تمّ رفض 5 بالمائة من هذه الطلبات فيما لا تزال الطلبات الأخرى معلّقة. ولغرض المقارنة، بلغ متوسط الطلبات المشابهة التي تمّت الموافقة عليها خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2010، أي قبيل الإعلان عن تخفيف الحصار، 76 بالمائة.

وفي الضفة الغربية، أبلغت فرق الأمم المتحدة عن 43 حادثاً (تأخير أو منع الوصول) على الحواجز الإسرائيلية منذ بداية عام 2010. وقد وقع ما يزيد عن نصف هذه الحوادث على الحواجز التي تتحكم بالوصول إلى القدس الشرقية وذلك في أعقاب المطالبة بتفتيش داخلي لمركبات الأمم المتحدة وهو ما يُعدّ خرقاً لميثاق الأمم المتحدة الخاص بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

كما أن الوصول المستقبلي إلى القدس الشرقية يمثل مصدر قلق متزايد. فقد أقرّت السلطات الإسرائيلية مؤخراً أنه خلال عام 2011 ستشرع إدارة نقاط المعابر التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية في التحكم بحواجز الجدار التي تتحكم بالوصول من القدس الشرقية وإليها. وبدير الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية هذه الحواجز حاليا. وكما هو متّبع في الحواجز التي تديرها إدارة نقاط المعابر يتوقع أن يُطلب من فرق الأمم المتحدة المحليين مغادرة مركباتهم واجتياز فحص جسدي وعبور الحاجز مشيا على الأقدام، وسيطلب أفراد إدارة نقاط العبور كذلك تفتيش مركبات الأمم المتحدة (إلا في حال كان السائق موظف يحمل جنسية دولية حاصل على بطاقة من وزارة الخارجية). وفي حال تطبيق هذا الإجراء، سيقوض هذا التغيير بصورة حادّة قدرة وكالات العمل الإنساني على الاستمرار في العمل في القدس الشرقية أو انطلاقا منها.

تطورات خطة المناشدة الموحدة 2010

في أعقاب مراجعة منتصف العام لعملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2010 تمّ تخفيض المبلغ الإجمالي المطلوب من 665 مليون دولار أمريكي لتصبح 603 ملايين دولار أمريكي. وحتى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2010 وصل مستوى التمويل إلى 308.9 مليون دولار أمريكي أو 21 بالمائة من مجمل التمويل. وحصلت وكالات الأمم المتحدة على 52.3 بالمائة من الأموال التي طلبتها، في حين أن المنظمات غير الحكومية لم تحصل سوى على 30.4 بالمائة. وتشتمل القطاعات التي حظيت بمستويات تمويل منخفضة حتى هذا التاريخ: الزراعة (19 بالمائة)، النقود مقابل العمل والمساعدات النقدية (29 بالمائة)، والتعليم (26 بالمائة)، والمياه والصرف الصحي والنظافة (32 بالمائة).

وفي قطاع غزة على سبيل المثال، لم يتمّ تمويل سوى ثلاثة من المشاريع الزراعية من 21 مشروعا حتى هذا التاريخ. ومعظم المشاريع التي لم يتم تمويلها هي مشاريع صغيرة تابعة للمنظمات غير حكومية. وبالرغم من أن هذه المشاريع تلبي الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ومن الممكن أن يكون لها تأثير طويل الأمد على الظروف المعيشية للعائلات الفقيرة، يبدو أن الجهات المانحة فضّلت تمويل المشاريع واسعة النطاق.

وفي الأشهر الأخيرة، طوّر كل من قطاع الأمن الغذائي والزراعة والنقود مقابل العمل ومساعدات العمل إطارا مشتركا للأمن الغذائي، ومن المتوقع أن ترفع هذه المبادرة من مجمل التمويل المُقدّم لقطاع الزراعة.

الهوامش

1. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة صحفية، 19 أيلول/ سبتمبر 2010
2. منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (ACRI)، مكان غير آمن، أيلول/سبتمبر 2010.
3. بتسيلم ومنظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (ACRI)، مدينة أشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية والطرد القسري للفلسطينيين من مركز الخليل، أيار/مايو 2007.
4. هدمت ستة مبان أخرى على الأقل عام 2010 على يد أصحابها مما أدى إلى تهجير 22 شخصاً.
5. بالرغم من أنّ معظم هذه المناطق تقع ضمن المنطقة (ج)، إلا أنها تتضمّن أراض مصنّفة رسمياً على أنها مناطق (ب) في شرق محافظة بيت لحم كان من المنوي تسليمها للسلطة الفلسطينية وفقا لمذكرات واي ريفير عام 1998.
6. أنظر/ي تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورقة وقائع حول خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة (ج)، أيلول/سبتمبر 2010.
7. أنظر/ي تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بين الجدار ومكان صعب: الأثر الإنساني للقيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة، آب/أغسطس 2010.
8. أنظر/ي، هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، الجيش الإسرائيلي يعترف بأن القتلى الثلاثة في غزة كانوا مدنيين، 14 أيلول/ سبتمبر 2010.
9. مركز التجارة الفلسطيني، معابر غزة: تقرير رصد يصدر كل شهرين، حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2010.
10. نفس المصدر
11. تمّ تقديم التقريرين إلى لجنة الارتباط الخاصة. ووفقا لصندوق النقد الدولي، يقدر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2010، مقارنة بالنصف الأول من عام 2009، بحوالي 16 بالمائة في غزة.
12. تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ ديسمبر 2009
13. وزارة الزراعة في غزة
14. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبرنامج الغذاء العالمي "بين الجدار والسندان"، آب/ أغسطس 2010.
15. معلومات قدمتها منظمة الزراعة والأغذية.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf